

تقرير حقوقي حول جرائم الانقلاب بالسجون



الاثنين 22 مايو 2017 03:05 م

أصدر مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تقريرًا مشتركًا عن الإهمال الطبي في السجون بعنوان: "يا تعالجهم يا تفرجوا عنهم: الإهمال الطبي في السجون جريمة"، متناولًا واقع الرعاية الصحية للمسجونين في عددٍ من السجون، بالإضافة إلى شهادات السجناء وذويهم

ويسلط التقرير الضوء على المنظومة الصحية داخل السجون، ولا سيما بعد تزايد حالات الوفاة نتيجة الإهمال الطبي والامتناع عن توفير الرعاية الطبية اللازمة المنصوص عليها في الدستور المصري والقوانين والمواثيق الدولية الموقعة عليها مصر والخاصة بالحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في السلامة الجسدية

وينقسم التقرير إلى قسمين؛ القسم الأول: عرض التشريعات المنظمة للرعاية الصحية في السجون المصرية والمشكلات المتعلقة بتنظيم الرعاية الصحية للسجناء في ضوء قانون السجون ولائحته التنفيذية، والمواثيق والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالصحة في السجون

أما القسم الثاني فيتناول عرض شهادات السجناء وذويهم عن الرعاية الصحية المتلقاة أثناء حبسهم، ومتحدثًا عن واقع الأوضاع الصحية داخل سجن برج العرب بالإسكندرية، وسجن طره، وسجن العقرب، وسجن القناطر للنساء، وسجن قوات الأمن في دمنهور كما يضم التقرير 14 شهادة تم توثيقها خلال فترة الرصد من 2014 إلى 2016.

وكشف التقرير عن الصعوبة الشديدة التي يواجهها المرضى من السجناء في حال احتياجهم إلى العلاج داخل السجن؛ حيث رصد التقرير تدني مستوى الخدمات الطبية داخل السجن، بالإضافة إلى غياب آليات المراقبة والمتابعة لأداء أطباء السجن، والنقص الحاد في أنواع كثيرة من الأدوية الضرورية داخل مستشفى وعيادة السجن

أما في حالة احتياج السجناء إلى الحصول على علاج طبي في مستشفى خارجي لا يتوفر في مستشفى السجن، تقوم مصلحة السجون وإدارة الترحيلات وإدارة السجن نفسه بالتنسيق معًا حتى يتم نقل السجين للعلاج، وهو الأمر الذي أوضحت الشهادات مدى صعوبته ما ينعكس سلبيًا على حالة المريض

وأكد التقرير مدى صعوبة الملاحقة القانونية لمرتكبي الإهمال الطبي داخل السجون، حيث إنه غير مسموح للسجين المريض ولا لمحامييه الاطلاع على ملفه الطبي، بالإضافة إلى صعوبة إثبات أسباب الوفاة أو تعرض السجين لأي انتهاك

وخلص التقرير إلى أنه يجب تعديل التشريعات المصرية بحيث تتوافق مع المعايير الدولية والعمل بشكل جاد على تطبيق القوانين على أرض الواقع والتشديد على ضرورة أن يكون هناك رقابة حقيقية معلنة ومستمرة على السجون لضمان تحسين الأوضاع، والتذكير بأن عقوبة السجن يفترض أن تقتصر على الحرمان من الحرية فقط ولا يجوز عقاب السجين بأي عقوبات أخرى، وأن الوظيفة الأساسية للسجن هي إعادة تأهيل السجين لمساعدته على الاندماج في المجتمع بعد خروجه

وتتخوف المنظمات من استمرار ظاهرة الإهمال الطبي في السجون وتدني الخدمات العلاجية للمحتجزين داخل السجون، وأماكن الاحتجاز بشكل عام، وتؤكد على أن لكل شخص - حتى وإن كان محتجزًا - الحق في الصحة وعلى المؤسسات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول المساجين على حقوقهم والحفاظ على حياتهم وصحتهم